Soroud (10) (2026) : 151 - 172

al-naẓariyya al-naqdiyya al-ʿarabiyya: rihānāt al-infitāḥ wa-asʾilat al-taqʿīd
Arab Critical Theory: The Stakes of Openness and the Questions of Systematization

النظرية النقدية العربية: رهانات الانفتاح وأسئلة التقعيد

محمد مساعدي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
الكلية المتعددة التخصصات – تازة

Abstract: The discussion of Arab critical theory resurfaces an unresolved debate concerning the means of realizing this intellectual project. Should we confine ourselves to exploring our heritage in search of the knowledge and methods that would enable us to build this scientific edifice in a way that respects our cultural specificities and preserves our authentic identity? Or does keeping pace with today's civilizational and intellectual development require us to move beyond imitation and embrace the innovations of scientific and critical thought in order to produce theoretical and methodological frameworks that meet our aspirations? The first stance faces several challenges, foremost among them the following hermeneutic question: can we truly reflect on and understand the past—our heritage—independently of contemporary questions and today's challenges in cultural development? And if we assume it is possible to begin from the questions of the past to interpret our heritage, would we not risk falling into the trap of imitation, repetition, and self-alienation? The second stance, in turn, overlooks one of the essential sources of human thought: the Arab-Islamic heritage, which played a vital role in the rise of the West across various domains, particularly in science. In light of these two perspectives, a third approach emerges—one that regards self-isolation and excessive openness to the other as two sides of the same coin. Neither produces genuine scientific knowledge; rather, both lead to a false kind of knowledge driven by unscientific attitudes and ideological biases. The path to true scholarship and the establishment of a critical epistemology thus requires a flexible openness to universal culture—whether ancient or modern, Arab or Western. Such openness can only be effective if its goal is to deduce rules, develop mechanisms, and test standards that can prove their procedural efficiency in the rigorous scientific examination of critical and theoretical achievements.

Keywords: Criticism, Critique of Criticism, Theory, Method, regulation, Epistemology.

الملخص : إن الحديث عن النظرية النقدية العربية يعيد إلى الواجهة نقاشا، لم يتم الحسم فيه، يتعلق بسبل تحقيق هذا المشروع. فهل نكتفي بالتنقيب في تراثنا عن المعارف والطرائق التي تتيح لنا إقامة هذا الصرح العلمي بشكل يراعي خصوصياتنا الحضارية ويحافظ على هويتنا الأصيلة؟ أم أن مواكبة التطور الحضاري والفكري اليوم تقتضي منا تجاوز التقليد والانفتاح على مستجدات التفكير العلمي والنقدي من أجل إنتاج تصورات نظرية ومنهجية تستجيب لتطلعاتنا؟ الموقف الأول تواجهه عدة إشكالات، في مقدمتها الإشكال التأويلي (الهيرمينوطيقي) التالي: هل يمكننا أن نفكر في الماضي ونفهمه بمعزل عن أسئلة الحاضر ورهانات التنمية الثقافية اليوم؟ وإذا افترضنا إمكان الانطلاق من أسئلة الماضي لقراءة التراث، ألن نقع في شرك التقليد والاجترار والاغتراب عن الذات؟ والموقف الثاني بدوره يغفل رافدا من روافد الفكر الإنساني، ويتعلق الأمر بالتراث العربي الإسلامي الذي أدى دورا مهما في نهضة الغرب في شتى المجالات. أمام هذين الموقفين برز موقف ثالث يرى أن الانغلاق على الذات والانفتاح المفرط على الآخر وجهان لعملة واحدة، فهما لا ينتجان معرفة علمية أصيلة بقدر ما ينتجان معرفة زائفة تحركها مواقف غير علمية وتحيزات إيديولوجية، وأن السبيل إلى ولوج محراب العلم وتقعيد المعرفة النقدية يقتضي نوعا من الانفتاح المرن على الثقافة الكونية الأصيلة، قديمة كانت أم معاصرة، عربية أم غربية. ولن يكون هذا الانفتاح فعالا إلا إذا كان رهانه هو استخلاص قواعد وتطوير آليات واختبار ضوابط للتحقق من فعاليتها الإجرائية في الفحص العلمي الدقيق للمنجز النقدي والنظري.

الكلمات المفاتيح: نقد ، نقد النقد ، نظرية ، منهج، تقعيد ، إبستمولوجيا.

النظرية النقدية بين التنظيرات الكونية والتطبيقات المحلية

تعدالإشكالات المتعلقة بمشروعية النظرية النقدية العربية وهويتها، من أبرز القضايا التي أثارت اهتمام الدراسين الباحثين في هذا الحقل المعرفي الذي يثير أسئلة ذات صلة بعلاقة الذات بالآخر، والمحلي بالكوني، والماضي بالحاضر، والثبات بالتحول، وبالامتدادات والحدود بين النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، وبين نقد النقد والإبستمولوجية التطبيقية. ويهمنا في هذه الدراسة أن نفحص نماذج دالة لرصد طبيعة هذه العلاقات وتبيُّن دورها في بناء نظرية نقدية عربية.

فقد خاض الناقد الأردني إبراهيم السعافين في هذا النقاش من منطلق يرى أن النظرية النقدية غير مرتبطة بهذا الجنس أو ذاك أو بهذه القومية أو تلك، وإنما هي مشروع جماعي شاركت في بلورته مختلف الأمم والحضارات. واختزل إسهام النقد العربي في هذا

المشروع في "البعد التطبيقي، أي في منهج قراءة النص وأسلوب تناوله"[1]. واستدل على ذلك بالنقاد والبلاغيين العرب القدامى الذين استخلصوا مفاهيمهم ومقولاتهم النقدية من النص، وبمدارس الأدب العربي الحديث واتجاهاته التي ارتبطت بحركية الإبداع، وتشكلت انطلاقا من التأمل في النصوص. وبما أن النظرية النقدية تبنيها الممارسة النقدية، فهذا معناه أن بصمات العرب واضحة المعالم في النظرية النقدية قديما وحديثا، خصوصا أنهم لم يقفوا عند حدود التطبيق الحرفي الساذج لتعاليم المناهج النقدية، وإنما اجتهدوا في إغنائها وتطويرها.

يبدو واضحا أن إبراهيم السعافين يؤمن بفرضية تسلم بأن مسار تشكل النظرية النقدية يبتدأ من النص باعتبارها المنطلق الأساس لبنائها، فيرجح بذلك العقل العملي على العقل النظري من أجل البرهنة على أن المنجز التطبيقي العربي منطلق أساس لبناء النظرية النقدية الكونية. وقد استثمر هذه الفرضية لنسف مركزية الفكر الغربي. وهذا المنطلق يبدو في ظاهره معقولا، ولكنه يغفل أن العقل النظري حين يصوغ نماذجه وقواعده المجردة انطلاقا من النصوص، يتيح لنا تطوير فهمنا لها، فيصبح حينئذ النظر منطلقا لفهم العمل وتفسيره. ووفق هذا المنظور فإن اختزال إسهام العرب في التطبيق لبناء صرح النظرية النقدية، يطرح إشكالا إبستمولوجيا يمكن صياغته كالتالي: هل يمكن للتطبيق أن ينفصل عن إطار نظري يوجهه؟ ألا يعد العمل الذي لا يستند على أساس نظري ما فارغا من أي مردودية معرفية وازنة؟ وعموما فإن هذا الاختزال يُقَزِّمُ دَوْرَ العرب في التأمل وبناء الأسس النظرية والخلفيات الفكرية والمرجعيات الفلسفية التي تنطلق منها المناهج النقدية وتستمد منها آلياتها الإجرائية. وهذا الاختزال لا ينسف العلاقة الجدلية بين التنظير والتطبيق فحسب، وإنما يكرس أيضا فكرة تتأسس عليها مركزية الغرب تتمثل في التسويق الضمني لاقتناع راسخ مفاده أن الغرب منبع التأمل النظري والتفكير العلمي، والشرق مجراه. صحيح أن الناقد لا يربط هذه الأسس والخلفيات والمرجعيات بهذه الأمة أو تلك، وإنما يعتبرها مشتركا ثقافيا وفكريا ممتد الجذور في الموروث العالمي الذي خلفته الحضارات القديمة، بما في ذلك الحضارة العربية؛ إلا أن تجميع الأفكار والمواقف المتناثرة التي أفرزها التطبيق في هذا الموروث، وإخضاعها لمختلف إجراءات الفحص والتأمل والتمحيص والنقد والتنسيق، وإغناءها بأفكار ومواقف وأسئلة جديدة من أجل بناء صرح نظري، كل ذلك يحتاج إلى عقل مدبّر وشروط مشجعة على التأمل والتفكّر. والوجه الخفي لموقف إبراهيم السعافين أن الغرب هو الذي يضطلع بهذه المهمة اليوم، لأن الشروط التي توفرت له لم تتوفر للعقل الشرقي. ولذلك يستحق أن يقال عنه – ما

1 . إبراهيم السعافين: "المناهج النقدية نتاج إسهام متعدد المشارب والاتجاهات"، **مجلة نزوى**، عدد: 107/ 2021، ص:25

دمنا قد اختزلنا جهدنا في التطبيق– إنه مركز التأمل النظري لاعتبارات عدة نستدل عليها بالافتراضات التالية: لولا الفلسفة المثالية بألمانيا والفلسفة الوضعية بفرنسا لما تطورت فلسفة التاريخ ومناهج دراسته ولما ظهر النقد التاريخي عندنا بصيغه التي طبقه بها طه حسين ومحمد منذور وشوقي ضيف وغيرهم. ولولا الفلسفة الجدلية لما ظهر النقد الاجتماعي الذي هيمن على الساحة النقدية العربية خلال السبعينيات والثمانينيات. ولولا نظرية التحليل النفسي عند فرويد ولسانيات سوسور لما ظهر النقد النفسي والنقد البنيوي. انطلاقا من هذه الافتراضات، ألا يمكن التسليم بأن العقل الغربي يُنَظِّرُ ويُدَبِّرُ، والعقل العربي يسهم في التحقق من فعالية هذا التنظير من خلال تطبيق تلك المناهج على النصوص؟ وفي المقابل ألا تنسينا هذه الافتراضات أن البلاغة العربية القديمة ارتقت إلى مستوى النظرية المعيارية التي أفرزت قواعد وتعاليم نقدية انطلق منه الدراسون للحكم على الأشعار بالجودة أو الرداءة، والتزم بمراعاتها المبدعون لكي يرتقوا بأشعارهم في سلم الجودة. وعموما فإن اختزال جهدنا في التطبيق، يضعف حجم إسهامنا في إنتاج النظرية النقدية الكونية وتطويرها، علما بأن إبراهيم السعافين لا يغض الطرف عن الخلفيات الفلسفية والأصول الفكرية التي يتأسس عليها التنظير، بل يعتبرهما شرطا ضروريا للتطبيق المثمر للمناهج النقدية والتمثل الواضح لها، ومنطلَقا لا غنى عنه للانخراط "في قلب الحراك الفكري والفلسفي الذي تنبني عليه عناصر الفكر النقدي ونظرياته"[2]. إلا أن رؤيته الكونية ظلت مسكونة، في عمقها، بمركزية الفكر الغربي التي حاول التخلص منها.

النظرية النقدية وأسئلة التحكم والتمرد

لقد هيأت "مقولة مركزية الغرب" المُغلَّفَة بشعار الحرية والانفتاح وكونية الفكر، الأرضيةَ الخصبة للإقبال على تيارات ما بعد الحداثة، وخصوصا النقد الثقافي والدراسات الثقافية سواء في الغرب أو في العالم العربي. حيث وجد بعض النقاد والدارسين العرب في أفكار هذا النقد وأسئلته متنفسا لتفجير بركان الغضب والتمرد الذي أججته طبيعة الأنظمة العربية التي لم تتخلص من تبعات الفكر الاستعماري والنخب المحافظة على مصالحه وقيمه الثقافية، ولم تنجح من ثمة في تحقيق الأحلام المنتظرة وتوفير الشروط الملائمة لتنمية ثقافية أصيلة ونهضة فكرية حقيقية. وقد تراجع مع هذا النقد الطامح إلى التغيير والثورة على الوضع السائد، حماسُ بناء نظرية نقدية عربية بدعوى ارتباط النظرية بالفكر المؤسساتي النخبوي المسكون بهاجس الحفاظ على النظام وتقييد حرية الناقد بصرامة منهجية تهدد حيوية الإبداع وانفتاحه على حركية التداول وما يرتبط به من خصوصيات حضارية وتحولات ثقافية. ومن هذا المنطلق تصدّت "الدراسات الثقافية"

2 . إبراهيم السعافين: "المناهج النقدية نتاج إسهام متعدد المشارب والاتجاهات"، ص:24

بقوة لكل الأفكار والمواقف التي تفصل الأدب عن سياقه الاجتماعي وعن خصوصياته الثقافية والحضارية والرمزية.

وتأتي في مقدمة هذه المواقف الدعوة إلى بناء نظرية كونية في مجالَيْ الأدب والنقد. وهذه الدعوة استوقفت الناقد الأردني هيثم سرحان الذي انطلق من مواقف بعض رواد الدراسات الثقافية المهتمين بدراسات التابع، للبرهنة على وجود نيات استعمارية تحركها، وهذه النيات تُسَلِّمُ بوجود مركزٍ جذبٍ تحيط به مدارات هامشية تؤثثها الثقافات التابعة. ويترتب على ذلك أن معايير التَقويم ومناهج النقد تستخلصان من المركز الذي تُشكله الآداب الغربية، وتنسحب على الهامش الذي يحتضن الآداب غير الغربية. وبما أن هذه الدعوة إلى التنميط وإلغاء الخصوصيات الثقافية هي وجه من أجه المركزية الغربية المتعالية المسكونة بالهيمنة والتحكم والسيطرة، فإن "الدعوة إلى نظرية نقدية عربية، تندرج في مقاومة خطاب الاستعمار والردّ على أطروحة النظرية والأدب العالميين من خلال البحث في الخصوصيات والعلاقات والانتماءات النقدية الخاصة من جهة، ومن خلال تجريد خطاب النظرية النقدية الغربية ومخرجاتها المعرفية والنقدية من السلطة والمركزية الغاشمتين"[3].

أما الناقد المصري محمد الشحات، فقد دافع عن موقف لا يخلو من ضبابية. فهو لا يرفض النظرية، ولكنه يرهن استمرارها بمواكبة التحولات التي عرفها النقد الأدبي في حقبة ما بعد الحداثة، وذلك بدعوتها إلى التخلي عن هاجس تجسيد قواعد النظام ومقولات البنية، والتوجه نحو الدراسات البَيْنية المطالبة "باستقطاب منظومة مفاهيمية مغايرة تتصل بالأنساق المضمرة وفلسفة التشَظي وتعدد الوعي أو الوعي المنقسم ولا مركزية الدلالة وإرجاء المعنى وتشتته..."[4]. ولعل هذه الضبابية في تمثل مفهوم النظرية هي التي جعلته يتأرجح بين قبولها والتحفظ منها؛ إذ نجد قبوله المشروط للنظرية يشوبه نوع من التوجس من القيود التي قد تفرضها "لا أظن أن ثمة ضرورة لوجود نظرية نقدية عربية بالمعنى المباشر؛ لأن للدراسات الأدبية المعاصرة خصوصيتها التي تجعلها غير قابلة لأن تتقيد بنظرية بعينها"[5].

هذه القيود وقف عندها الناقد العراقي عبد الله إبراهيم واعتبرها عائقا يحول دون انفتاح النقد. فالنظرية الأدبية، في تصوره، تُقَيِّدُ حرية الناقد وتُثقل كاهل الممارسة

3 . هيثم سرحان: "بين ماضوية مغلقة وراهنية تنبهر بالحداثة"، **مجلة نزوى** 107/ 2021، ص:71. تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي استند إليها هيثم سرحان لربط كونية النظرية بمركزية الغرب هي: باسكال كازنوفا في كتابه: "الجمهورية العالمية للآداب"، وديبيتش شاكرابارتي في مقاله: "دراسات التابع والتاريخ ما بعد الكولونيالي"، وعبد النبي أسطيف في مقاله: "بين المركز والمحيط: الأدب العربي في دائرة الأدب العالمي".

4 . محمد الشحات: "ليس ثمة هويات نقية.. الهجنة مفتاح العصر"، **مجلة نزوى**، 107/2021، ص:25 – 26.

5 . المرجع نفسه: ص:26

النقدية. ولذلك ينبغي إعادة النظر في منطلقات الدراسة الأدبية؛ فعوض الانطلاق من مفاهيم أو مقولات نظرية جاهزة والاكتفاء بتجريبها على النصوص الأدبية للتحقق من فعاليتها، ينبغي على الناقد تعميق وعيه بالظاهرة الأدبية، والتوغل في سراديبها الخفية. والسبيل إلى ذلك هو تعويض مفهوم "النظرية" بمفهوم "السردية" الذي بدا له أن مرونته تتيح للناقد استخلاص الطبيعة السردية للنصوص. وهذا الاستبدال يجسد، في نظره، انتقالا من الرؤية النظرية الاختزالية الثابتة المرتبطة بالحقبة الشكلية، إلى الرؤية الثقافية التوسيعية الدينامية المرتبطة بالحقبة التداولية[6].

وعموما فإن الدراسات الثقافية، انطلاقا من تركيزها على كشف النقاب عن السلطة وعلاقات القوة، ومن توسيع مجال اهتمامها ليتجاوز نطاق الأدب وينفتح على الخطاب بشكل عام، تسعى إلى إعادة النظر في المفاهيم النقدية والنظرية لتكييفها مع هذا المسعى. لذلك نجد بعض أعلامها والمهتمين بها يتحفظون حينا من مفهوم النظرية الأدبية بدعوى أنه مسكون بنظام قَبْلي صارم وسلطة منهجية تحد من حرية التأويل وتُعيق الانفتاح على المكونات الثقافية والممارسة الاجتماعية اليومية. وبعضهم الآخر يدعو إلى تعديل هذا المفهوم بنقله من المركز إلى الهامش، ومن النظام إلى الفوضى، ومن المجرد إلى الملموس.

وفي هذا السياق، يختزل عبد الله إبراهيم مفهوم النظرية في قواعد قبلية صارمة ينبغي الامتثال لها. ثم إنه يختزل الممارسة النقدية المرتكزة على أساس نظري وصرامة منهجية في الامتثال لتعاليم النظرية واستخدام مفاهيمها ومبادئها بمنتهى الأمانة والدقة[7]. ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية لا تنسحب على الممارسة النقدية في شموليتها، وإنما تحصرها في نطاق بيداغوجي ضيق يتم فيه الحرص على تبسيط النظرية اعتمادا على نماذج تطبيقية تيسر فهمها وتوضح آليات اشتغالها. بيد أن النقد الأدبي الأكاديمي العربي ليس مجرد تكييف بيداغوجي وتطبيق حرفي جامد لقواعد قبلية، ولكنه ممارسة فعالة منفتحة على مرجعية نظرية بعينها أو على أكثر من مرجعية. هذا الانفتاح تمليه ثقافة الناقد وطبيعة النصوص المدروسة التي تُعَدّ محكا أساسيا ليس فقط للتحقق من فعالية القواعد النظرية، وإنما أيضا لتطويرها وتطعيمها بما يلزم من آليات ومفاهيم من شأنها أن تغني المنجز النظري النقدي وتطوره، أو تبرز حدود اشتغاله كلما اقتضى الأمر ذلك. ومن هذا المنطلق، فالعلاقة بين النظرية الأدبية والممارسة النقدية في شموليتها، ليست علاقة تبعية، وإنما هي علاقة جدلية تفاعلية. ولنا في النقد العربي الحديث نماذج مُشرقة يصعب

---

6 . عبد الله إبراهيم: "في ضرورة التفلت من قيود النظرية السردية"، **مجلة نزوى**، 107/ 2021، ص:40 – 46.
7 . المرجع نفسه، ص: 40

حصرها أسهمت في تطوير التفكير النقدي من خلال تفعيل التناسل النظري والتلاقح المنهجي، والانفتاح على نصوص سردية عربية قديمة وحديثة[8].

والمتأمل في موقف عبد الله إبراهيم من النظرية الأدبية وعلم الأدب، ينتهي إلى أنه مسكون بمفهوم القطيعة؛ فهو يحرص على تفنيد التصورات النظرية البنيوية لإضفاء الشرعية على موقفه الخاص الذي يضع "السردية" في قلب اهتمامه بصفتها بديلا لـ "النظرية". ويندرج هذا الجهد في إطار صراع التنظيرات الذي يكتفي فيه الناقد بنسف نظرية بنظرية أخرى، عوض الاعتماد على قواعد إبستمولوجية تفحص النظريات بنوع من الحياد دون أن ترجح كفة هذه على تلك. وإذا كان مبدأ "قابلية التفنيد"[9]، الذي اقترحه كارل بوبر لتفسير منطق الثورات العلمية، مرتبطا بمبدأ "قابلية التنبؤ" الذي يميز العلوم التجريبية، فإن هذا المبدأ لا يصدق تماما على حقل الأدب؛ إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتنبأ بمستقبل الأدب انطلاقا من المنجز النصي الراهن. فالأدب بطبيعته يتمرد على الأعراف السائدة ويشق لنفسه طرقا غير متوقعه في إطار حرصه الدائم على تجاوز المألوف والانفتاح على اللّامألوف. والنقد بدوره يواكب هذا التمرد ليصبح حركة تتجدد فيها الأسئلة والمفاهيم وآليات الإدراك والفهم والتفسير والتحليل. ولذلك يتحفظ فولفكانك إيزر على مبدأ "قابلية التفنيد" في حقل الأدب، ويقترح مبدأ آخر يراه ملائما لطبيعة الأدب ووظيفته سماه "مبدأ قابلية الترجمة"[10]، بمعنى القدرة على استخلاص النظام الكامن المتحكم في بناء العوالم التخييلية وصياغته في تصورات عقلية. ووفق هذا المبدأ فإن الشعريات والسرديات ومختلف نظريات الأدب لا تعدو أن تكون محاولات لتفسير الأدب من خلال استخلاص قواعده الخفية وترجمتها إلى لغة واصفة. وما يفعله عبد الله إبراهيم لا يخرج عن هذا الإطار، فهو يستند بدوره إلى مرجعية منفتحة على الدراسات الثقافية ويحاول استثمارها لترجمة تصوره الخاص للسرد العربي إلى مفاهيم وتصورات عقلية وأدوات إجرائية.

والخلاصة أن المفاهيم الدالة على القطيعة في مواقف بعض أنصار الدراسات الثقافية أو غيرهم، تواجهها أسئلة يمكن حصرها فيما يلي: أليس من الأولى الحديث عن

8 . من هذه النماذج مشروع الناقد المغربي سعيد يقطين خصوصا في كتابيه: "**الكلام والخبر**"، و"قال الراوي" الصادرين عن المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995. ومشروع عبد الرحيم جيران في كتبه: "**في النظرية السردية – رواية الحي اللاتيني: مقاربة جديدة**"، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2006، البيضاء. "**علبة السرد: النظرية السردية من التقليد إلى التأسيس**"، و"سراب النظرية"، الصادرين عن دار الكتاب الجديد المتحدة ببيروت، الطبعة الأولى، 2013.

9 . كارل بوبر: "**منطق الكشف العلمي**"، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، ص:98.

10 . المرجع نفسه، ص29.

الانفتاح عوض القطع لضمان استمرارية تستفيد من المكتسبات وتنفتح تدريجيا على المستجدات؟ ألا تحتفظ الثورات مهما كان نوعها ببعض القوانين والقواعد التي ثارت عليها وتُطعّمها بما تراه مواكبا للتحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية؟ هل ستحافظ النظرية، مع فرضية القطيعة، على ماهيتها ونواتها الصلبة إذا انفصلت عن التجريد والنسقية والمفاهيم العامة وغيرهما من مقومات المعرفة العلمية؟ ألا يمكن الجمع بين ثبات النظام وحركية التداول لبناء نظريات منفتحة قادرة على التكيف مع مقولات يحكمها الصراع الثقافي والجدل الفلسفي والتأويل المضاعف والتشظي والفوضى ولامركزية الدلالة وتعدد المعنى؟ ألا يعد الأدب، الذي اعتبرته هذه الدراسات مسكونا بالسلطة، "رد فعل تجاه الواقع اليومي"[11] خصوصا في بعض نصوصه المناوئة لتنميط الفكر، والمتمردة على مختلف أشكال التحكم والتسلط؟

النظرية النقدية وأسئلة التقعيد الإبستمولوجي

1. تأطير إبستمولوجي للنظرية الأدبية والنظرية النقدية

في مقابل الآراء المناهضة لمفهوم النظرية، يتبنى الناقد الموريتاني محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم تصورا كونيا لنظرية الأدب يتقاطع مع موقف إبراهيم السعافين من نظرية النقد. فهي حقل معرفي واسع تتداوله، بشكل متفاوت، جميع اللغات الأدبية والنقدية في العالم. ويتشكل هذا الحقل الذي سماه: "النظرية العامة للأدب" من فرعين: فرع معرفي أدبي سمّاه "نظرية المعرفة الأدبية"، وفرع نقدي علمي سمّاه "نظرية علم الأدب". وهذا التمييز مستمد من تمييز متعارف عليه بين حقل الإبستمولوجيا وموضوعها.

أما حقل الإبستمولوجيا، فيصف النظريات والمناهج العلمية ويكشف النقاب عن منطقها الداخلي وكذا المنطق المتحكم في تفاعلها وتطورها، ويتضمن مواقف وآراء فلسفية متباينة حول الظواهر العلمية المدروسة. ويقابله عند محمد الأمين مفهوم "نظرية المعرفة الأدبية" التي وصفها بأنها "النظرية التي يحصل بها العلم بالشيء دون الاتفاق عليه"[12].

وأما موضوع الإبستمولوجيا، فهو النظريات العلمية التي تعنى باستخلاص القوانين الكامنة في الظواهر المدروسة وصياغتها في نماذج صورية. ويقابلها عند محمد الأمين مفهوم "نظرية علم الأدب" التي وصفها بأنها "النظرية التي يحصل بها العلم

11 . فولفغانغ إيزر: "**نداء النص: اللّاتحديد بصفته شرطا للوقع الجمالي**"، ترجمة: عبد الواحد المرابط – محمد مساعدي، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية، مطبعة بلال، فاس، الطبعة الأولى 2024، ص:27.

12 . محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم: "قطيعة إبستمولوجية بين قديم النظريات وحديثها"، **مجلة نزوى**، 107/ 2021، ص33.

والاتفاق"[13]. وإذا كان هذا التوصيف المنطقي يصدق بسهولة على العلوم التجريبية، فإن الحكم بأنه يصدق على نظرية أدبية أو مذهب نقدي يحتاج إلى فحص اختبارات الصحة (Epreuves de validité)، بما أن النواة التي تتأسس عليها النظرية النقدية، والمتمثلة في النقد التطبيقي، تتباين بتباين الكفاءات النقدية والمهارات التأويلية. وللتمثيل على جوهرية الاختلاف في الدراسات النقدية، رغم وجود مفاهيم تندرج في إطار مبدأ الاتفاق، نستحضر تحليل جاكوبسون وليفي ستروس لسونيتة (sonnet) "القطط" لشارل بودلير. هذا التحليل أعلن عن بداية مسار طويل من التحليلات للقصيدة نفسها لم تخرج عن إطار مذهب نقدي شائع آنذاك معروف باسم "علم النصوص". وهذه التحليلات التي بلغ عددها في ظرف وجيز ثمانٍ وعشرين دراسة – بحسب ما ذهبت إليه جوهانا ناطالي سميت (Johanna Natali-Smit) – "كانت تنطوي على ردود فعل كثيرة تجاه التأويل الأصلي، تباينت بين مواقف مُجادلة أو مُناقشة أو مُستحسنة أو مُخالفة"[14]. ورغم هذا التباين في المواقف فقد تساءلت ناطالي عن مدى ًقابلية هذه الدِّراسات لتطّبيق معيار علمي يتمثل في "قابلية التّكرار". وقد انتهت إلى أن هذه التحليلات تخضع، رغم تباينها، لخطوات متماثلة حصرتها في خمس: "الخطوة الأولى: تحديدُ الهدف من التحليل مطبَّقا على عمل شعري محدَّد؛ الخطوة الثانية: حصرُ هذا العمل، أو بالأحرى تحديد المتن؛ الخطوة الثالثة: تحليل هذا المتن اعتمادا على خُطّة مُشكَّلة من مرحلتين متكاملتين هما: وصف معطيات المتن التي يُفترَض فيها أن تكون وثيقة الصّلة بالهدف، ثم تنظيم المعطيات الوصفية. الخطوة الرابعة: التأويل بالوسم، أو إخضاع التنظيمات المعنية للتحويلات اللازمة. الخطوة الخامسة: التّحقّق من صِحَّة التّأويلات"[15]. واضح أن جوهانا ناطالي لم تدرج ضمن هذه الخطوات التقويم الجَمالي، لأن المتن النقدي الذي درسته ينحصر في نطاق "علم النصوص" الذي لا يعنى بإصدار الأحكام الجمالية عند أغلب المهتمين به. لنفترض أنها وسعت متنها ليشمل تحليلات أخرى تعنى بالتقويم الجمالي، وهذا أمر وارد بقوة ما دامت الخصائص الجمالية جوهرية في النص الأدبي، فهل ستعتبره ثابتا وتدرجه ضمن خطواتها أم تغض الطرف عنه!؟ لعل مثل هذه التحديات تعد إحدى صعوبات نقل "معيار التّكرار" من حقل العلوم التجريبية إلى حقل النظرية النقدية، والتسليم بمبدأ "الاتفاق" الذي اعتبره محمد الأمين خاصية مميزة لنظرية علم الأدب.

13 . المرجع نفسه، ص33.

14 . جوهانا ناطالي سميت: "**التحليل الشعري وآليات دراسته: حول التحليلات النقدية لقطط بودلير**"، ترجمة: محمد مساعدي، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية، مطبعة بلال فاس ط1، 2020، ص:32.

15 . جوهانا ناطالي سميت: "**التحليل الشعري وآليات دراسته: حول التحليلات النقدية لقطط بودلير**"، ص:39.

2. آليات التقعيد الإبستمولوجي للنظرية النقدية

إن الجهود التي بذلتها ناطالي لاستخلاص ثوابت التحليلات التي تناولت قطط بودلير اعتمادا على آلية التّكرار، التقطها الباحث المغربي حميد لحمداني وأخضعها لمزيد من الفحص والتنقيح لكي يُكيِّفها مع خصوصية النقد الروائي العربي. ويعود إليه الفضل في التعريف بالجهود التي بذلتها هذه الباحثة البرازيلية المغمورة في الثقافة الفرنسية، وذلك في كتابه "سحر الموضوع: عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر" الصادر سنة 1990. فقد خصص المحور الأول من قسمه الأول لتقديم رؤية منهجية عامة لنقد النقد من خلال محطتين: المحطة الأولى وردت تحت عنوان "المنهج" حرص فيها على تأطير رؤيته العامة لنقد النقد وإبراز طبيعتها، والمحطة الثانية المتعلقة بـ "ضوابط التحليل"، انكب فيها على تحديد الخطوات الإجرائية لهذه الرؤية انطلاقا من المبادئ الأولية التي حددتها جوهانا ناطالي. ما يهمنا هنا هو الإضافات التي طعّم بها لحمداني التصور المنهجي الذي اقترحته هذه الباحثة. ولعل أبرزها هو إضفاء طابع عام على المنهجية، وذلك بالانتقال بها من مستوى التحليل الشعري، ممثلا في تحليلات سونيتة واحدة لبودلير، إلى مستوى المنهجية العامة القابلة للتطبيق على كل ممارسة ميتانقدية. لتفعيل هذا التوسيع شخص واقع دراسة النقد في العالم العربي من خلال نماذج دالة، وحاول تجاوز الالتباس المنهجي الذي يعتريها وذلك برسم الحدود بين النقد الأدبي ونقد النقد، وتحديد شروط عقلنة الخطاب النقدي. وحرصا منه على إضفاء طابع علمي على منهجيته العامة، تَبَنّى الوصف البنائي المعزّز بالممارسة التحليلية للأعمال النقدية وفق ما هو معمول به في مناهج البحث في العلوم الإنسانية. ويمكن إجمال التعديلات والإضافات التي اقترحها لإضفاء طابع عام على منهجية نقد النقد في ما يلي:

– استبدال مفهوم "الممارسة النقدية" بمفهوم "التحليل بحصر المعنى" الذي اقترحته ناطالي. وما يميز المفهومين هو أن الثاني يضم الوصف والتنظيم فقط، في حين يتسع الأول عنده ليشمل الوصف والتنظيم والتأويل والتقويم الجمالي واختبار الصحة.

– تطعيم خطوات التحليل التي اقترحتها الباحثة بمفهوم "التقويم الجمالي". وهذا التطعيم أملَته خصوصية المتن النقدي الذي درسه.

– اختبار فعالية هذه الرؤية المنهجية على نصوص نقدية عربية لا تقف عند حدود البنيوية بل تتعداها إلى المناهج التاريخية والنفسية والاجتماعية والموضوعاتية والتأويلية والتفكيكية.

– إلقاء مزيد من الأضواء على مفهوم "اختبار الصحة"، الذي ظل يلفّه الغموض في مقالة الباحثة. حيث اتضحت معالمه أكثر في دراساته التطبيقية.

– استثمار آليات نقد النقد لبناء نظرية نقدية في كتابه "نحو نظرية منفتحة للقصة القصيرة جدا"[16].

وإذا كانت كتبه التطبيقية التي استثمر فيها آليات نقد النقد قد تحققت من فعالية رؤيته المنهجية، فإن بعض القضايا النظرية التي تدخل في صميم نظرية الأدب ونظرية النقد قد طورها في كتبه اللاحقة وخصوصا كتاب "النقد التاريخي في الأدب رؤية جديدة"(1999)، وكتاب: "الفكر النقدي الأدبي المعاصر"(2009) ، وكتاب "نحو نظرية منفتحة للقصة القصيرة جدا"(2012)، وكتاب "النقد الأدبي المعاصر: واقع وآفاق"(2022)، وكتاب "نقد النقد والنظريات الأدبية والنقدية"(2022). ويهمنا في سياق هذه الدراسة أن نقف عند رؤيته للعلاقات بين نظرية الأدب ونظرية النقد والمناهج النقدية ونقد النقد ونقد التنظير الأدبي التي نمت تدريجيا إلى أن اتضحت معالمها في كتابه الأخير. فقد استثمر مفهوم السلطة لرصد علاقات الهيمنة بين مكونات الظاهرة الأدبية والنقدية. حيث حرص على استخلاص طبيعة السلط التي يستثمرها كل مكون للتحكم في المكونات الأخرى؛ فإذا كان النقد يفرض سلطته المعرفية والمنطقية والحجاجية على الإبداع بدعوى أن أسراره الخفية لا تصمد أمام القدرة الاستكشافية لمفاهيمه ونظرياته، فإن الأدب يستثمر سلطته التخييلية لطمس السلطة المعرفية للنقد وتجاوز الحدود التي تقف عندها. أما نقد النقد فيعمل على إخضاع السلطة المعرفية للنقد لمجهر الفحص الإبستمولوجي، وذلك لمعاينة قيمتها المعرفية وفعاليتها المنطقية. والشيء نفسه يفعله نقد التنظير الأدبي حين يُخضع النظريات الأدبية لمجهر الفحص الإبستمولوجي. ومهما فرضت النظريات والمناهج سلطتهما على الحقل الأدبي، فإن أبرز تحد يواجههما هو التجدد المتواصل للممارسة الإبداعية الذي يضع تلك القواعد في محك مواكبة التحولات الإبداعية التي تسعى دائما إلى البحث عن التفرد[17].

هذا الصراع الأدبي والنقدي والميتانقدي على من هو الأحق بالهيمنة، لا يمنع من وجود تداخلات وتفاعلات منتجة للمعرفة ومطورة لها. ولرسم الحدود والامتدادات بين الحقول السالفة الذكر، استحضر محطات دالة من تاريخ النقد للبرهنة على أن النظريات التي استخلصت مبادئها وقواعدها من التأمل في النصوص الأدبية أو من مقولات فلسفية علمية وفكرية وارتقت إلى مستوى النموذج المكتمل الأركان، تحولت مع مرور الزمن إلى مناهج نقدية تستثمر آليات ومفاهيم لفحص النصوص الأدبية

16 . حميد لحمداني: "**سحر الموضوع، عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر**"، المغرب، الطبعة الثانية، مطبعة أنفو برانت، فاس الطبعة الثانية، 2014، 90، ص7 – 25.

17 . حميد لحمداني: "**نقد النقد والنظريات الأدبية والنقدية: المعرفة والسلطة**"، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية، مطبعة بلال، فاس، الطبعة الأولى، 2022، لحمداني، ص: 40 – 42.

وإبراز قيمتها الجمالية والمعرفية واستخلاص عمقها المنطقي. فالبلاغة العربية راكمت تجربة طويلة في التأمل في النصوص أهلتها لاستخلاص معايير عامة ينطلق منها النقاد للحكم على الأشعار بالجودة أو الرداءة، أو لقياس مدى ارتقائها في سلم الجودة. والنقد الشكلاني قاده التأمل في نماذج محددة من النصوص الشعرية والسردية إلى استخلاص قوانين عامة للأدب وتطويرها تحت مسمى "الشعرية" (Poétique)، إلى أن أصبحت آليات لتحليل النصوص الأدبية تحليلا علميا. ويستفاد من هذه التحولات أن منطلقها هو النصوص الأدبية التي تُستهدف بالدراسة النقدية المشبعة بحس نظري، وذلك من أجل استخلاص جملة من الثوابت والارتقاء بها إلى مستوى القواعد العامة، ثم بعد ذلك الانطلاق من المفاهيم والآليات الإجرائية التي تفرزها هذه القواعد العامة من أجل التحقق من استيعابها لمختلف النصوص الأدبية. وإذا كان هذا النمط من التحقق نوعا من الممارسة النقدية التي يغلب عليها الطابع البيداغوجي، فإنه لا يخلو أحيانا من حس تنظيري يمكن معه القول إن المنهج النقدي يولد من رحم النظرية الأدبية، والقواعد النظرية تظل ممتدة في المنهج النقدي، وكأن المنظر ناقد قد غلب عليه التنظير، والناقد منظر غلب عليه النقد. هذا التفاعل والتداخل بين النظرية الأدبية والمناهج النقدية يتأسس على قاعدة صلبة ومتحركة على الدوام تتمثل في النصوص الإبداعية التي تعد النواة الأولى لكل تنظير أدبي، فهي تثير بدورها قضايا نظرية وجمالية يلتقطها المنظر والناقد لترميم التصورات النظرية والجمالية السائدة أو تعديلها أو تجاوزها[18].

ففي كتب التنظير الأدبي تلتحم النظرية بالمنهج، فهي تستثمر التأمل والمقارنة لمعرفة ماهية الأدب والوظائف التي يضطلع بها، وفي الآن نفسه للحديث عن مدارسه واتجاهاته وآليات دراسته. فالمنظر بهذا المعنى لا يكتفي بعرض القواعد والضوابط التي يرتكز عليها الأدب، ولكنه يخضعها للفحص والنقد من أجل الكشف عن مدى قدرتها على إدراك خفايا جديدة متعلقة بأسرار الأدب، كما أنه يقارن بين مختلف النظريات لاستخلاص خصوصية كل نظرية وزاوية نظرتها للأدب، ومن ثمة تحديد مردوديتها المعرفية. ولا يقف حميد لحمداني عند هذه الحدود، بل يستثمر آليات التحليل والتركيب من أجل إجراء تعديلات على النظريات السائدة أو اقتراح نماذج تركيبية تجمع بين أكثر من نظرية، أو تحويل القواعد النظرية المجردة إلى مناهج نقدية قابلة للتطبيق. وبما أن هذه الإجراءات تدخل في صميم البحث الإبستمولوجي فقد اقترح لها اسم "نقد التنظير الأدبي"[19]. فنقد التنظير بهذا المعنى ممارسة ميتانقدية تتأسس على المعرفة العلمية

18 . حميد لحمداني: "**نقد النقد والنظريات الأدبية والنقدية: المعرفة والسلطة**"، ص: 25 – 26.

19 . المرجع نفسه، ص:18.

الدقيقة موضوعها هو التنظير الأدبي، وأهدافها هي الفحص الإبستمولوجي والنقد البناء البعيدين عن مختلف أشكال التمييز وتفضيل نظرية على أخرى أو منهج على آخر.

أما مشروع النظرية النقدية عند الباحث المغربي عبد الواحد المرابط، فهو امتداد لمشروع حميد لحمداني وتطوير له في الآن نفسه، لأنه يندرج في إطار المساعي الرامية إلى التقعيد والتصنيف الإبستمولوجيين. فقد انطلق، في أطروحته لنيل الدكتوراه التي نوقشت سنة 2004، من الرؤية المنهجية التي نماها حميد لحمداني، وعززها بمفاهيم جديدة استوحاها من أبحاث إبستمولوجية معاصرة، واستثمرها لفحص دراسات نقدية ذات طابع بنيوي وسيميائي وتفكيكي. ثم وسع مشروعه في دراسات لاحقة ليشمل دراسة مختلف المناهج النقدية. إلا أن أهم ما ميزه في السنوات الأخيرة هو فحصه لمشاريع نقدية كبرى. وموازاة مع هذه الدراسات التطبيقية، ظل تصوره النظري ورؤيته المنهجية ورشا مفتوحا لمزيد من التوسيع والتنقيح والتدقيق تُوِّجَ ببناء تصور منهجي شامل لنقد النقد في كتابه "نقد النقد الأدبي: من أجل منهج إبستمولوجي"[20]، وهذا التصور مؤسس على رؤية نظرية واضحة المعالم للإبداع والنقد ونقد النقد ولعلاقات دقيقة بينها.

فقد حاول في هذا الكتاب تأطير العلاقة بين الأدب والنقد ونقد النقد ومعاينة تشعبات مفاهيم كل حقل والحرص على تجميعها في إبدالات كبرى. وانتهى إلى أن الأدب نمط إبداعي تصعب الإحاطة به في تعريف جامع مانع، لأنه مرتبط بالمؤسسة الأدبية التي تضع معايير مجردة لتحديد معتمد أدبي يؤطر ماهية الأدب ووظيفته وأساليب تلقيه، ويظل هذا المعتمد فاعلا إلى حين ظهور تعديلات في الحقل الأدبي السائد. وبما أن هذه المؤسسة لا تستقر على حال، فإن تعريفات الأدب لا يمكنها أن تحيط به في مجمله، وإنما يحيل كل منها على وجه من أوجهه[21].

أما النقد الأدبي فهو لغة واصفة موضوعها هو النصوص الأدبية. و لم يقف عبد الواحد المرابط في تحديده لحقل النقد الأدبي عند حدود تحليل النصوص وفهم طبقات المعاني التي تحتملها، بل وسعه ليشمل مختلف القضايا التي يثيرها الأدب والمظاهر التي يتجلى بها. وأمام تشعب الظواهر الأدبية التي يعالجها النقد وتنوع القضايا التي يثيرها وتعدد مداخله المنهجية، فقد ظل هذا الحقل المعرفي شائكا ومتشعبا يصعب حصره في مفهوم يحيط به من زواياه جميعا، ولذلك تعددت مفاهيمه بتعدد تعريفات الأدب وتنوع المرجعيات الثقافية للنقاد واختلاف منطلقاتهم النظرية والمنهجية[22].

20 . "عبد الواحد المرابط "**نقد النقد الأدبي: من أجل منهج إبستمولوجي**"، منشورات دار كنوز للمعرفة، الطبعة الأولى، 2024، الأدرن – عمان.

21 . المرجع نفسه، ص: 17.

22 . المرجع نفسه، ص: 17 – 20.

وأما نقد النقد فهو حقل معرفي موضوعه هو النقد الأدبي بمختلف قضاياه وظواهره وتنويعاته المنهجية. ويتسم هذا الحقل بطابعه الإبستمولوجي بما أنه يندرج في إطار معرفة المعرفة النقدية، ولذلك فهو يعنى، في بعده الإبستمولوجي، بفحص الدراسات النقدية للتحقق من مدى وضوح أهدافها وانسجام مقدماتها مع نتائجها وتماسك بنائها الحجاجي وكل ما يتعلق بمردوديتها المعرفية والمنهجية[23]. وقد راهن عبد الواحد المرابط على بناء تمثل شامل يختزل تشعب مفاهيم الأدب، وتعدد تعريفات النقد، وتنوع وظائف نقد النقد. وهذا التمثل، الذي يعد حصيلة تأمل نظري عميق ورؤية نقدية ثاقبة، يتشكل من تصنيف ثلاثي متأصل في الأدب وممتد في النقد الأدبي ونقد النقد بما يتلاءم وخصوصية كل حقل. فهو متأصل في الأدب، لإن كل تحديد لهذا الحقل هو رؤية إليه من زاوية محددة تعبر عن نظرية من نظرياته. ويرى الباحث أن المتأمل في تعريفات الأدب ينتهي إلى أنها تختزل القيم الجمالية والمعايير الأخلاقية والمرجعيات المعرفية المؤثثة للحقل الأدبي الذي يؤطر رؤيةَ كل منظر ومنطلقَ كل ناقد. وهذا معناه أن البعد الجمالي والبعد الأخلاقي والبعد المعرفي ليست مجرد قيم أدبية، ولكنها أبعاد نظرية ستتخذ في النقد مظهرا معرفيا وفي نقد النقد مظهرا إبستمولوجيا. فالقيم الجمالية للأدب يوازيها في النقد البعد الذاتي الذوقي[24]، وتوازيها في نقد النقد الوظيفة الحوارية التي يتجاوز فيها تدخل الذات مجال النقد الأدبي ليصل إلى حقل الأدب[25]. والقيم الأخلاقية في الأدب يوازيها في النقد الأدبي البعد التاريخي السياقي[26]، وتوازيها في نقد النقد الوظيفة التاريخية التي تعنى بفحص الدراسات والأبحاث التي تنكب على رصد تطور النقد الأدبي وربط كل عمل نقدي بسياق فكري أو حقبة تاريخية اعتمادا على مرجعية فكرية أو إيديولوجية أو ثقافية[27]. والقيم المعرفية للأدب يوازيها في النقد البعد العلمي[28]، وتوازيها في نقد النقد الوظيفة الإبستمولوجية التي سيفردها الباحث في هذا الكتاب بعناية خاصة وينكب على تحديد آليات اشتغالها[29].

ويبدو أن هذا البناء الثلاثي، الذي يلملم شتات كل حقل، مؤسس على تصور معرفي يسلم بأن المبادئ الكبرى للنقد الأدبي ونقد النقد والنظرية النقدية بشكل عام، ممتدة في الإبداع الأدبي ونظرية الأدب. ولذلك فإن الدراسات النظرية مطالبة، أكثر

23 . عبد الواحد المرابط "**نقد النقد الأدبي: من أجل منهج إبستمولوجي**"، ص: 58 – 69.
24 . المرجع نفسه، ص: 21 – 35.
25 . المرجع نفسه، ص: 62 – 66.
26 . المرجع نفسه، ص: 35 – 41.
27 . المرجع نفسه، ص: 66.
28 . المرجع نفسه، ص: 41 – 50.
29 . المرجع نفسه، ص: 67 وما بعدها.

من أي وقت مضى، بفتح نقاش واسع حول أساليب استخلاص هذه المبادئ واستثمار العلاقات المتشابكة بينها لبناء منظورات يتم بموجبها تجميع الأعمال النقدية في أبعاد كبرى تحتويها، وتصنيف الدراسات الميتانقدية في وظائف تختزلها في مختلف تجلياتها. ويبدو أن الغاية من هذا التصنيف هي البرهنة على أن النقد الأدبي عبر التاريخ لا يمكن حصره، بشكل مطلق، في هذا البعد أو ذاك. ولعل المتأمل في تاريخ النقد سينتهي إلى أن هذه الأبعاد الثلاثة ظلت متزامنة في مختلف مراحل تطور المعرفة الأدبية والنقدية، مع هيمنة واضحة لبعد منها على حساب البعدين الآخرين. وهو ما حاول عبد الواحد المرابط تسليط الضوء عليه من خلال التعريفات التي استشهد بها وحللها أثناء دراسته لكل بعد. وقد انتهى إلى أن البعد الذوقي هيمن على النقد القديم، ومع ظهور المنهج التاريخي والمنهج الاجتماعي بمختلف تنويعاتهما هيمنت الدراسات التاريخية والسياقية، ولما ظهرت البنيوية وما بعد البنيوية، هيمن البعد العلمي بطرق شتى، حيث لم تظل الدراسات الأدبية سجينة البحث عن بنيات منطقية كامنة في النصوص الأدبية، وإنما انفتحت على الظاهراتية والتأويلية والسيميائيات والبلاغة الجديدة والدراسات الثقافية. وفي خضم هذه الانفتاحات المتعددة المرجعيات، ظل سؤال العلمية مثيرا للجدل بشكل واسع. فقد أبدت بعض الدراسات، التي اختزلته في بعده البنيوي، تحفظات واضحة تجاه جدوى العلمية في تطوير الدراسات الأدبية وفتحها على آفاق جديدة تواكب التحولات المعرفية والعلمية والاجتماعية. وأضفت دراسات أخرى طابع تأويلي المرونة على مطلب العلمية في حقل الأدب والعلوم الإنسانية بشكل عام، فانخرطت في نقاش واسع يجعل النجاعة في التحليل والقوة الإقناعية في الفهم والتأويل عماد التفكير العلمي. لذلك انصب الاهتمام في هذه الدراسات على البحث عن أساليب تأويل النصوص الأدبية، وكشف النقاب عن معانيها الخفية التي تختلف باختلاف التلقيات، ورصد العلاقات الملتبسة التي تصلها بالسلطة والهيمنة دون السقوط في شرك تبخيس الأدب أو تحقير النقد الأدبي.

وعموما فإن عبد الواحد المرابط قد رام الإحاطة ما أمكن بتعدد مظاهر الأدب وتشعب أبعاد النقد وتباين وظائف نقد النقد، وذلك لكي يحدد تخوم كل حقل، ويبرز، في الآن نفسه، الدور الفعال الذي يحظى به البعد العلمي في النقد، وتحظى به الوظيفة الإبستمولوجية في نقد النقد. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال العناية الخاصة التي أولاها للبعد العلمي بمفهومه المرتبط بالمردودية المعرفية للأعمال النقدية التي يضمنها الارتكاز على أساس نظري متين يضفي التماسك والإنتاجية على الرؤية المنهجية المعتمدة في التحليل. هذا البناء العلمي هو القاعدة الأساس التي جعلت الوظيفة الإبستمولوجية لنقد النقد تحظى عنده بعناية خاصة.

ولتكييف آلياته الإبستمولوجية مع خصوصية النقد الأدبي، والعلوم الإنسانية بشكل عام، تبنى استراتيجية تتمثل في مفهوم "الكشافة العلمية" التي بلورها إمري لاكاتوس، وراهن عليها لتوضيح خصوصية مطلبِ العلمية في النقد الأدبي. ووفق هذا المفهوم، فإن العلمية في النقد هي التي ضاعفت قوته التفسيرية والإقناعية، وجعلته مرتكزا على أساس نظري صلب يقيه من العشوائية والأحكام غير المعللة. إنها خلفية تتيح للناقد بناء خطاب نقدي بمردودية معرفية عالية تنتجها التحليلات العميقة والتأويلات المتناسقة والتقسيمات الدقيقة والتبويبات المحكمة...[30].

استنادا إلى هذه الاستراتيجية اقترح الباحث آليات تحليلية لفحص الأعمال النقدية حصرها فيما يلي: أهداف الناقد؛ الموضوع والمتن؛ المستندات النظرية والمنهجية؛ منطلقات الناقد؛ العمليات النقدية؛ النتائج والطروحات[31].

وقد ارتكز في اقتراح هذه الرؤية الشاملة والمتماسكة على مرجعيات نظرية ومنهجية عديدة نذكر منها، إضافة إلى إمري لاكاتوس، جهود كل من جوهانا ناطالي وحميد لحمداني وجون كلود كاردان وهيد كوتنر وإليزابيط رافورالو. حيث أخضع بعض مفاهيم هذه المرجعيات لفحص دقيق وتأملات عميقه أتاحت له تعزيز الآليات التي اقترحتها ناطالي ولحمداني بإطار نظري متين وبأدوات أخرى من قبيل الموضوع والمنطلقات والنتائج والطروحات، واستبدال مفهوم العمليات النقدية بمفهوم البنيات الوصفية الذي تبنته ناطالي. كما تبين له أن مفهوم "اختبار الصلاحية" (validation) في حقل نقد النقد لا زال إشكاليا ولم تتوفر بعد الشروط العلمية لاستثماره بطريقة ذات مردودية علمية ناجعة، ولذلك عوضه بمفهوم "اختبار الصحة" (vérification) باعتباره آلية تتيح لناقد النقد فحص العمليات النقدية، وذلك من خلال التحقق من مدى تماسك البناء الحجاجي للخطاب النقدي ومقدار الترابط والانسجام بين أهداف الناقد المعلنة والخفية ونتائجه المتحققة، وبين منطلقاته ومرجعياته. وبهذا التدقيق ارتقى بمفهوم "اختبار الصحة" إلى مستوى المقياس الإبستمولوجي الذي يستعين بمقاييس فرعية أخرى لكي يؤدي وظيفته على أحسن وجه من قبيل: "النسقية" و"الانسجام" و"الاتساق" و"الوضوح"[32].

30 . عبد الواحد المرابط "نقد النقد الأدبي: من أجل منهج إبستمولوجي"، ص: 71.

31 . المرجع نفسه، ص: 74 – 81.

32 . المرجع نفسه، ص: 72 – 73.

التنظير الأدبي والنقدي: علاقات التداخل والتفاعل

يتبين مما تقدم أن الباحث في النظرية النقدية يجد نفسه في صلب قضايا تندرج في صميم النظرية الأدبية. وهذا التداخل يطرح بحدة سؤال الحدود والامتدادات بين النظريتين وما يتفرع عنهما من مناهج تطبيقية. لذلك سنخصص هذا المحور الأخير لتقديم مقترح لتمييز النظرية النقدية من النظرية الأدبية. وسننطلق من البناء النظري بصفته بناء تجريديا منفتحا على أساليب شتى للتحقّق، ومن التحقق المنهجي بصفته استراتيجية من بين استراتيجيات ممكنة تنطلق من صُلب البناء النظري لتتحقّق من مدى تماسكه وفعاليته الإجرائية. كما سننطلق من النقد التطبيقي بصفته نواة تتقاطع فيها النظرية الأدبية والنظرية النقدية. ولتوضيح أوجه التداخل والتفاعل بين النظريتين، سنركز في البداية على رصد الحدود والامتدادات بين النظرية الأدبية والمنهج النقدي لننتقل بعد ذلك إلى إبراز الدور الفعال الذي يلعبه هذا الأخير في بناء نظرية نقدية.

فالنظرية الأدبية تنطلق من مفهوم عام للأدب وتسعى إلى استخلاص قواعده العامة ومبادئه الشاملة واتجاهاته الكبرى، كما تسعى إلى حصر أنواع النصوص وتصنيفها، وتحديد وظيفة الأدب وطبيعته، واستخلاص المنطق المتحكم في تطوره، وحصر مناهج دراسته وتصنيفها. أما النقد التطبيقي فهو ممتد في النظرية الأدبية، حيث ينطلق من تصورها العام للأدب ومن مفاهيمها أو قواعدها المجردة، ويحاول تكييفها مع خصوصية النصوص المدروسة. وهذا يؤكد أن الناقد يواصل مشوار التحقق الذي دشنه المنظر ليس فقط للبرهنة على فعالية تصوره النظري، ولكن كذلك لإبراز حدود اشتغاله كلما اقتضى الأمر ذلك. والخلاصة أن العلاقة بين النظرية الأدبية والمنهج النقدي تطبعها خاصية التكامل والتفاعل. ويمكن التعبير عن ذلك بما يلي: "إن الإمكانات النظرية بدون تحققات منهجية تظل عمياء، والتحققات المنهجية بدون إمكانات نظرية تبقى جوفاء"[33]. ومن مظاهر هذه الامتدادات التفاعلية، كمون المنهج في النظرية، وانبثاقه منها لرسم امتدادات وآفاق جديدة. فهو كامن في النظرية، باعتباره آلية للبناء النظري يستثمرها المنظر لمد الجسر بين مواده الأولية وقواعده المجردة اعتمادا على مسار استدلالي مترابط وبناء حجاجي متماسك. وهو امتدادٌ لها باعتباره آلية للتحقق المنهجي[34].

---

33 . استوحينا تعبير هذه الصياغة من القولة الشهيرة لإيمانويل كانط: "الأفكار بدون مضامين جوفاء، والحدوس بدون مفاهيم عمياء":
(Des pensées sans contenue sont vides, Des intuitions sans concepts, aveugles). (Emmanuel Kant , Critique de la raison pure, France, Nouvelle traduction française, avec notes, par Tremesaygues et B. Pacaud. Félix Alcan, Editeur, Paris, 1905, p : 91)

34 . محمد مساعدي: "النظرية والمنهج بين الإمكان والتحقق: مدخل إبستمولوجي"، ضمن كتاب: النظرية الأدبية والمنهج النقدي: قضايا وإشكالات، تنسيق وتقديم: محمد مساعدي، عبد الواحد المرابط إبرهيم عمري، المغرب، منشورات الكلية المتعددة التخصصات بتازة مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2017، ص: 46 – 47.

وبما أن التحقق المنهجي لا يضطلع به المنظر فقط، بل يظل ورشا مفتوحا أمام النقاد والدارسين، فهذا معناه أن النقد الأدبي يعد امتدادا للتنظير الأدبي. ولتوضيح مسارات هذا الامتداد وحصر تشعباته، يمكننا القول: إن الناقد يستمد رؤيته النقدية من هذه النظرية أو تلك، ويسعى إلى إخضاعها لمحك التجربة إما بالتحويل أو التطعيم أو التغيير. في الحالة الأولى يسهم الناقد في تحويل النظرية إلى تقنيات بيداغوجية سرعان ما تصبح مألوفة. وفي الحالة الثانية لا يقف الناقد عند حدود الامتثال لتعاليم النظرية ولا يكتفي بتزكية ما انتهى إليه المنظر، ولكنه يستكشف ثغرات تحتاج إلى مزيد من الترميم. وهذا النمط من النقد يسهم في استكمال بناء المشروع النظري الذي دشنه المنظر من خلال تطعيمه بما يلزم من تعديلات. أما الحالة الثالثة، المتعلقة بالتغيير، فنتحدث عنها لما ينفتح الناقد على نصوص جديدة أو مغايرة لم تستوعبها قواعد البناء النظري الذي انطلق منه. حينئذ يضطر إلى الانفتاح على نظريات ومناهج أخرى لتفعيل التناسل النظري والتلاقح المنهجي، وإذا حقق هذا النمط من النقد المشبع بحس نظري تراكما نوعيا وبلغ درجة عالية من النضج، فإنه يُمهِّدُ السبل لبناء نظرية نقدية[35].

تركيب عام

نخلص مما تقدم إلى أن النظرية النقدية العربية ظلت تتأرجح بين سؤال الانفتاح الذي تقتضيه مواكبة التحولات الإبداعية والفكرية والثقافية، وسؤال التقعيد الذي تستدعيه اهتمامات علمية تراهن على تحصين الممارسة النقدية من العشوائية والأهواء الذاتية والتحيزات الإيديولوجية. وعموما فإن الجدل الذي خلقته المواقف المتعددة المنطلقة من هذا السؤال أو ذاك أثار قضايا شائكة ذات صلة بماهية التنظير في الأدب والنقد وبعلاقة المحلي بالكوني، والنظري المجرد بالمنهجي العملي. وإذا سلمنا بأن النظرية رؤيةٌ إلى ظاهرة ما من زاوية محددة، ألا يمكن للمواقف التي أفرزها النقاش حول النظرية النقدية أن تمهد السبيل لميلاد مداخل نظرية جهوية من شأنها أن تغني النظرية النقدية العامة بالانفتاح على مستجدات الأبحاث اللغوية أو التداولية أو الثقافية أو السيميائية أو التأويلية أو البلاغية أو الرقمية؟

35 . لا يتسع الحيز المخصص لهذه الدراسة لتوسيع النقاش في الحدود والامتدادات بين النظرية الأدبية والنظرية النقدية. نكتفي بإحالة القارئ على بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بمزيد من التفصيل:

– حسام الخطيب، "مقترحات مبدئية باتجاه نظرية عربية في الأدب والنقد"، **مجلة الفكر العربي**، الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت ، عدد 25، 1982 (محور: نظرية الأدب والنقد الأدبي)، ص: 114 – 125.

– حميد لحمداني، "النظرية الأدبية ومناهج النقد الأدبي – علاقة جدلية وتفاعلية"، ضمن كتاب" **التنظير الأدبي: من الورقي إلى الرقمي، المغرب**، منشورات الكلية المتعددة التخصصات بتازة، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2019، ص: 15 – 25

– محمد مساعدي "النظرية الأدبية والمنهج النقدي: الحدود والامتدادات"، **التنظير الأدبي: من الورقي إلى الرقمي**، ص: 17 – 37).

بيبلوغرافيا

كتب:

جوهانا ناطالي سميت: "**التحليل الشعري وآليات دراسته: حول التحليلات النقدية لقطط بودلير**"، ترجمة: محمد مساعدي، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية،، مطبعة بلال فاس ط1، 2020.

حميد لحمداني (1999): **النقد التاريخي في الأدب: رؤية جديدة**، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط.1، 1999.

حميد لحمداني (2009): **الفكر النقدي الأدبي المعاصر: مناهج ونظريات ومواقف**، المغرب، منشورات مشروع البحث النقدي ونظرية الترجمة، بروتارس3، مطبعة أنفو برانت، فاس، ط.1، 2009.

حميد لحمداني (2012): **النقد الأدبي المعاصر: واقع وآفاق، المغرب**، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2022.

حميد لحمداني (2012): **نحو نظرية منفتحة للقصة القصيرة جدا: قضايا ونماذج تحليلية**، المغرب، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2012.

حميد لحمداني (2022): **نقد النقد والنظريات الأدبية والنقدية: المعرفة والسلطة**، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية، مطبعة بلال، فاس، الطبعة الأولى، 2022.

حميد لحمداني (2024): **سحر الموضوع، عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر**، المغرب، الطبعة الثانية، مطبعة أنفو برانت، فاس الطبعة الثانية، 2014.

سعيد يقطين: "**الكلام والخبر**"، لبنان، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.

سعيد يقطين: "**قال الراوي**"، لبنان، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.

عبد الرحيم جيران: "**سراب النظرية**"، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، الطبعة الأولى، 2013.

عبد الرحيم جيران: "**علبة السرد: النظرية السردية من التقليد إلى التأسيس**"، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، الطبعة الأولى، 2013.

عبد الرحيم جيران: "**في النظرية السردية– رواية الحي اللاتيني: مقاربة جديدة**"، المغرب، إفريقيا الشرق، البيضاء ، الطبعة الأولى، 2006.

عبد الواحد المرابط: **نقد النقد الأدبي: من أجل منهج إبستمولوجي**، الأردن، منشورات دار كنوز للمعرفة، عمان، الطبعة الأولى، 2024.

فولفغانغ إيزر (1997)، **نظرية الأدب من منظور تحقيبي: الأسس الفلسفية وآفاق الاستثمار**، ترجمة عز العرب لحكيم بناني، المغرب، منشورات مكتبة المناهل، فاس، الطبعة الأولى، 1997، ص 29.

فولفغانغ إيزر (2024)، **نداء النص: اللاَّتحديد بصفته شرطا للوقع الجمالي**، ترجمة: عبد الواحد المرابط – محمد مساعدي، المغرب، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية، مطبعة بلال، فاس، الطبعة الأولى 2024

كارل بوبر، **منطق الكشف العلمي**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

Emmanuel Kant , *Critique de la raison pure*, France, Nouvelle traduction française, avec notes , par Tremesaygues et B. Pacaud. Félix Alcan, Editeur, Paris, 1905.

Jean-Claude Gardin et autres, *La logique du plausible: essais d'épistémologie pratique*, France, éditions, La maison des sciences de l'homme, Paris,1 éd, 1981.

مقالات:

إبراهيم السعافين: "المناهج النقدية نتاج إسهام متعدد المشارب والاتجاهات"، **مجلة نزوى**، عدد: 107/ 2021.

حسام الخطيب: "مقترحات عربية مبدئية تجاه نظرية عربية في الأدب والنقد"، **مجلة الفكر العربي**، (ملف نظرية الأدب والنقد الأدبي)، العدد 25/ فبراير1982، معهد الإنماء العربي بيروت.

حميد لحمداني 2019، "نقد النقد الأدبي والنظرية النقدية"، ضمن كتاب: **النقد الأدبي الحديث: النظرية وإنتاج المعرفة**، تنسيق: محمد بوعزة – عبد الرحمان التمارة، المغرب، منشورات الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية، مطبعة Horizongraph Errachidia، الرشيدية، الطبعة الأولى 2019.

سامي النشار: "المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة"، علي سامي النشار، مصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة: 2000.

عبد الله إبراهيم: "في ضرورة التفلت من قيود النظرية السردية"، **مجلة نزوى**، 107/ 2021.

محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم: "قطيعة إبستمولوجية بين قديم النظريات وحديثها"، **مجلة نزوى**، 107/ 2021.

محمد الشحات: "ليس ثمة هويات نقية.. الهجنة مفتاح العصر"، **مجلة نزوى**، 107/2021.

محمد مساعدي 2019: "النظرية الأدبية والمنهج النقدي: الحدود والامتدادات"، ضمن كتاب **التنظير الأدبي: من الورقي إلى الرقمي**، المغرب، منشورات الكلية المتعددة التخصصات بتازة، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2019.

محمد مساعدي 2017: "النظرية والمنهج بين الإمكان والتحقق: مدخل إبستمولوجي"، ضمن كتاب: **النظرية الأدبية والمنهج النقدي: قضايا وإشكالات**، تنسيق وتقديم: محمد مساعدي، عبد الواحد المرابط إبرهيم عمري، المغرب، منشورات الكلية المتعددة التخصصات بتازة مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى 2017.

هيثم سرحان "بين ماضوية مغلقة وراهنية تنبهر بالحداثة"، **مجلة نزوى** 107/ 2021.